

محاكمة محورها بندقيتان ومنشورات و«كورس إرهاب» انتقام ممنهج من عبد المنعم أبو الفتوح

بأنه قد تم ضبط «بندقيتين البتين» في حوزة المتهمين لارتكاب جرائم إرهابية بواسطتهما، في تدليل عملي على هشاشة الرواية واستحالة حدوث «انقلاب» أو «أعمال إرهابية» بواسطة بندقيتين فقط. كما اتهمت النيابة أبو الفتوح بحيازة منشورات ومطبوعات بقصد التوزيع والدعاية والترويج لجماعة الإخوان، وهي الجماعة التي اصطف قادتها وأعضاؤها ينتقدونه ويكيلون له الاتهامات منذ عام 2013، ووصل الأمر إلى حد الشماتة فيه من بعضهم بعد اعتقاله.

وتوضح أوراق القضية أنها صُممت بالكامل للتكليف بأبو الفتوح وحده، فهو الوحيد الذي وُجهت إليه جميع الاتهامات، بينما أضيفت أسماء قيادات «الإخوان» الهاربين (المحبوس الوحيد منهم هو محمود عزت)، لاصطناع علاقة بين أبو الفتوح والجماعة، علماً أنه كان على خلاف حاد مع عزت منذ عهد المرشد الراحل المأمون الهضيبي عاكف، ولم يكن الرجلان متوافقين على الإطلاق. بل إن عزت كان على رأس المنادين بفصل أبو الفتوح من الجماعة، وكان الأخير من أشد المنتقدين لسياسات عزت ومجموعته في إدارة مكتب الإرشاد قبل سنوات من ثورة يناير.

والصافى للنظر أن أبو الفتوح ونائبه في رئاسة حزب «مصر القوية» محمد الخصايس، سبحان للتحاكم في هذه القضية وهما مخلصي سيبلهما، لكنهما محبوسان أيضاً. فقد أتم الرجلان عامين حبساً احتياطياً على ذمة هذه القضية في فبراير/ شباط 2020، ومنذ ذلك الوقت تم إدراجهما في قضية جديدة تحمل رقم 1781 لسنة 2019 بنهضة «تولي قيادة في جماعة إرهابية وارتكاب جريمة من جرائم التمويل»، مستندة إلى تحريات الأمن الوطني فقط، وذلك في بداية التوسع في ظاهرة «تدوير المعتقلين».

ويتيح القانون للمحكمة أن تقرر حبس أبو الفتوح والخصايس مرة أخرى على ذمة القضية 440 لسنة 2018 حتى صدور حكم فيها، بما يعني استمرار حبسهما لأجل غير مسمى، متلاعبة بالقانون. ويأتي ذلك لا سيما أن الاتهامات الموجهة لأبو الفتوح تحديداً من السهل تكييفها لإدانتها ومعاقبته بالسجن المؤبد، وإذا تحقق ذلك كما هو متوقع، فإن حياة أبو الفتوح ستكون معرضة لخطر أكيد، من الوارد أن ينتهي بوفاته داخل السجن.



حذ أبو الفتوح رابعاً في انتخابات الرئاسة 2012 (فرانس برس)

الحقيقة المعروفة للكافة، وأنه استغل هذا المنصب القيادي ليخطط لاستخدام القوة والعنف والتهديد والترويع في الداخل بغية تغيير نظام الحكم، وتعرض المجتمع والمواطنين للخطر. وسأوت النيابة في هذا الاتهام بين أبو الفتوح وبين منير وعزت وعدد من المتهمين الموجودين في الخارج، مثل محمد سويدان وهاني الديب وضياء المغازي وحسين يوسف وجمال حشمت ولطفي السيد وحسام الشاذلي.

كما ادعت النيابة أن أبو الفتوح ارتكب جريمة تمويل الإرهاب بأن جمع وتلقى وحاز وأمد ونقل ووفر أموالاً وأسلحة لعناصر «الإخوان»، بقصد استخدامها في جريمة إرهابية، ووفر ملاذاً أمنياً لهم. كما اتهمته النيابة العامة أيضاً بإعداد وتوفير مكان آمن لـ «عنصرين إرهابيين هارين»، هما الشقيقان حسام وأيمن حميد، واللذين استغلها لإعطاء «دورات تدريبية شاملة» لعدد من العناصر الإرهابية لتعليمهم وتدريبهم على استخدام الأسلحة. وعلى الرغم من نفى أبو الفتوح تماماً في التحقيقات صلته بهذا الاتهام المزعوم، وعدم معقوليته أيضاً، لخلو القضية بالكامل من أي فعل إجرامي على الأرض، فإن النيابة مضت في رسم صورة القضية

الاتهامات الموجهة لأبو الفتوح مكيفة لمعاقبته بالمؤبد

العمليات الإرهابية هي ثار للظلم وقع على أهالي مرتكبها. لكن النيابة العامة لم تذكر ضمن الاتهامات أن أبو الفتوح ذكر في لقاءاته أن السيسي ينافس نفسه في انتخابات الرئاسة 2018، وأن هذا التصريح تحديداً هو الذي أثار عليه السلطات، خصوصاً بعدما رصدت الاستخبارات العامة والأمن الوطني اتصالات تنسيقية بين رئيس أركان الجيش الأسبق، الفريق سامي عنان، وحزب «مصر القوية»، لدى إعلان الأول نيته خوض انتخابات الرئاسة ومانقسة السيسي، حيث عصفت السلطات بكل من تواصل معهم عنان في ذلك الوقت من شخصيات وقوى سياسية.

وتعكس أوراق القضية آلية ممنهجة للانتقام من أبو الفتوح. فقد ادعت النيابة العامة أنه ما زال منضماً لجماعة الإخوان، ويتولى منصباً قيادياً فيها، على غير

موسى مصطفى موسى. وكان السيسي قد تحدث في حديث للكاتب الصحافي ياسر رزق، في حوارهما الشهير عام 2013 (حين كان السيسي لا يزال وزيراً للدفاع)، والذي سُربت بعض أجزاءه منذ سبع سنوات، عن أبو الفتوح، قائلاً: «ده إخواني متطرف، ولا يدرك حجم مصر»، مؤكداً حديث رزق عن أن أبو الفتوح «إذا وصل للرئاسة، هيعلقنا زي الدبحة»، ما عكس وجود أزمة تجاه رئيس حزب «مصر القوية»، الذي حصل على المركز الرابع في انتخابات الرئاسة عام 2012، وأجبتها تصريحاته في أعقاب انقلاب الثالث من يوليو/ تموز 2013 حول ضرورة تسليم السلطة للمدنيين، وأن «السيسي قائد عسكري يجب أن يظل في جيشه»، معرباً عن اعتراضه المطلق لترشح الأخير للرئاسة.

وتعود الخلفية التاريخية المازومة للعلاقة بين الرجلين، إلى أبعد من ذلك، حين تفاوض المجلس العسكري الحاكم مع قيادات العمل السياسي بعد ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، حيث كان أبو الفتوح القيادي الإسلامي الأكثر تمسكاً بمطالب الثوار، وتُسبب في قلق القوى العسكرية والإسلامية التقليدية عندما استطاع اجتذاب شريحة عريضة من اليساريين والليبراليين المعارضين لعقد الصفقات مع العسكر. وعلى الرغم من تأييد أبو الفتوح لتظاهرات 30 يونيو/ حزيران 2013 (المعارضة للرئيس الراحل محمد مرسي)، إلا أن اجتماعاته التالية مع العسكر والرئيس المؤقت المعين عدلي منصور، شهدت تمسكه الكامل بعودة الجيش إلى ثكناته، وعدم دخوله ميدان السياسة، الأمر الذي عجل بانفصاله عن مسار التنسيق مع القوى السياسية.

والسبب المعلن لاعتقال أبو الفتوح، والذي تضمنته أوراق القضية، هو أنه أذاع في الخارج من خلال لقاء على قناة «الجزيرة» الإخبارية، أخباراً وإشاعات كاذبة عن ممارسة الدولة الإرهاب ضد المواطنين، وتلفيق قضايا للنشطاء السياسيين، وأن إبرام اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية كان يهدف لخدمة مصلحة دولة أخرى. كما أنه أذاع في لقاء مع شبكة «بي بي سي»، شائعات كاذبة عن ارتكاب الدولة جرائم الإخفاء القسري، وأن من شأن ذلك «إضعاف هيبة الدولة واعتبارها وتكدير السلم العام وإلقاء الرعب بين الناس»، كما زعمت الأوراق أنه روج لأن

نعكس الاتهامات الموجهة إلى رئيس حزب «مصر القوية» عبد المنعم أبو الفتوح بعد إحالته إلى المحاكمة أخيراً آلية ممنهجة للانتقام منه

القاهرة - العربي الجديد

تتوسع النيابة العامة المصرية أخيراً، في إحالة المعتقلين السياسيين إلى المحاكمة الجنائية، بعد فترات طويلة من الحبس الاحتياطي والتحقيقات والتدوير بين قضايا مختلفة غير مترابطة، في محاولة لإيحاء بأن مصير هؤلاء المعتقلين أصبح في يد القضاء «المستقل»، ولتخفيف الضغوط الخارجية والإستفاف على المطالبات الغربية بالإفراج عن المعتقلين. ومن بين القضايا التي أحييت أخيراً إلى المحاكمة، ولم تُحَدِّد جليستها بعد، القضية 440 لسنة 2018، المتهم فيها عدد من قادة جماعة الإخوان المسلمين، على رأسهم إبراهيم منير المقيم في الخارج، ومحمود عزت المعتقل منذ عام. لكن محور القضية في الواقع والموجهة إليه معظم الاتهامات هو رئيس حزب «مصر القوية»، المرشح الرئاسي السابق عبد المنعم أبو الفتوح، الذي قضى في محبسه حتى الآن ثلاث سنوات ونصف السنة، من دون محاكمة، وباتهامات مرسلتها، لا تعكس إلا إرادة الانتقام وتصفية الحسابات القديمة. وبدأت أحداث القضية المحالة للمحاكمة عملياً، باعتقال أبو الفتوح لدى عودته من العاصمة البريطانية لندن في فبراير/ شباط 2018، حيث شارك في سلسلة من اللقاءات التلفزيونية التي أزعجت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ومعاونيه، بعدما أحكموا الخناق على الإعلام المحلي والمجال العام في أعقاب إتمام إجراءات التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، وقبيل انتخابات الرئاسة التي ترشح فيها السيسي وحيداً إلا من منافسة صورية مع المرشح الضعيف

جو شو
JOE SHOW

برنامج سياسي ساخر
يرصد مضمون الإعلام الموالي لأنظمة سياسية
ويقدمه بطريقة هزلية ساخرة

الخميس
22:00 بتوقيت القدس
19:00 بتوقيت GMT

سهيل سات | 11310 V
مدار نايل سات | 10727 H
10971 H
هوت بيرد | 12520 V

التلفزيون العربي
ALARABY TELEVISION

alaraby.com
f t y o

منتدى دمشق

الأحد الساعة 22:00 بتوقيت دمشق

ندوة حوارية أسبوعية تطرح قضايا جوهرية مرتبطة بالحياة السورية بمختلف جوانبها، تناقش في محاور بحث معمقة من خلال رؤى مبنية على دراسات ومعلومات رصينة، يحاول البرنامج إحياء روح المنتديات التي تسعى لخلق بيئات جديدة وأكثر مواءمة.

SyriaTelevision syrtvtelevision syr_tvtelevision TelevisionSyria Syr_Television